



نبدّة عن مجال النقل

OIC/COMCEC-FC/29-13/D(13)



COMCEC

نبدّات قام بإعدادها
مكتب تنسيق الكومسيك

النقل

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو/آيار، 2013

نبذة عن التعاون في مجال النقل

شهد قطاع النقل تطوراً ملموساً خلال القرن المنصرم تماشياً مع الطلب المتزايد على النقل الذي يتسم بجودة عالية، وسرعة وتكلفة ضئيلة. وقد حقق التقدم في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مساهمة جوهرية في ذلك التطوير. وفي حين أن وسائل النقل التقليدية قد حققت تقدماً ذا شأن خلال هذه الفترة، أصبحت الوسائل الجديدة نسبياً كالنقل الحضري أكثر شيوعاً.

ولا يعد النقل قطاعاً هاماً داخل البلدان فحسب، ولكنه أصبح قضية ذات شأن في مجال التعاون فيما بين البلدان. فالتطورات في التجارة الدولية، والنقل وتدفقات الاستثمار لها آثار هائلة على تطور النقل الدولي. وفي الوقت الحالي، نتج عن تزايد مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال، وبشكل خاص في مجال الخدمات اللوجيستية، خفض أسعار النقل، فضلاً عن تيسير التجارة الدولية. ومع ذلك، فثمة تباين واسع فيما بين البلدان من حيث جودة البنية التحتية للنقل وتكلفة خدماته. وقد تمتعت البلدان التي نجحت في تطبيق المعايير الدولية على جودة قطاع النقل بمزايا العولمة والاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي. ومن ناحية أخرى، تعاني العديد من البلدان، ولا سيما الدول الأقل نمواً، من عدم ملائمة البنية التحتية للنقل وضعف إمكانية الحصول على خدمات النقل الملائمة.

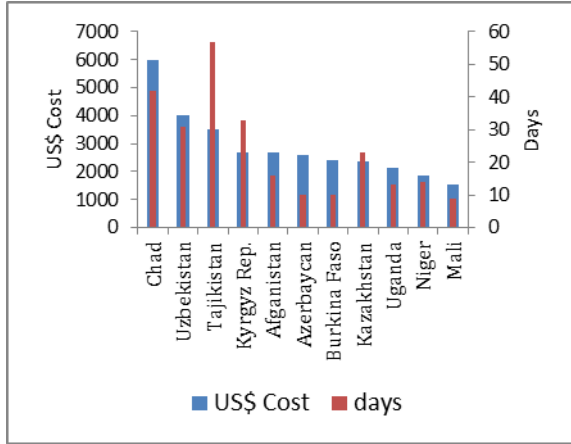
وبالنظر إلى التنمية الاقتصادية، يتعين على البلدان أن تقوم بتحسين وتحديث بنيتها التحتية وخدماتها الخاصة بالنقل على نحو مستمر حتى يتسنى لها التنافس على مستوى الاقتصاد العالمي. وينتج عن فقر البنية التحتية، وخدمات النقل المتأخرة، والإجراءات الرسمية المطولة عبر الحدود، واللوائح ذات الانعكاسات السلبية ارتفاع تكاليف النقل، مما يؤدي بدوره إلى محدودية الصادرات، وانخفاض حجم الاستثمارات وضعف الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تحد البنية التحتية الضعيفة من إمكانية حصول الأشخاص على الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة، مما يشكل عائقاً رئيسياً أمام التخفيف من حدة الفقر.

التعاون في مجال النقل تحت رعاية الكومسيك

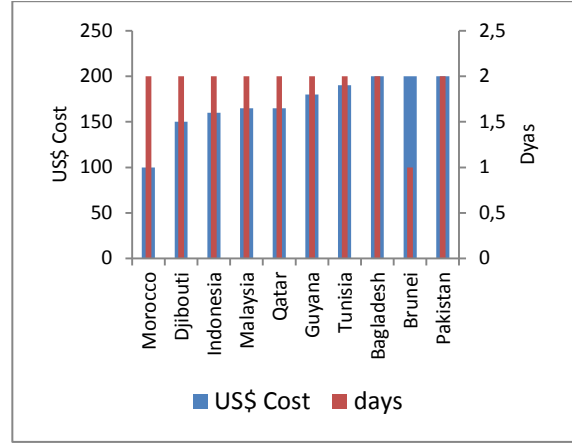
تبدو الصورة الكلية للقطاع داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالغة التفاوت. ففي حين أن بعض الدول الأعضاء لديها نظام نقل متقدم نسبياً ويتمتع بالكفاءة، فإن عدداً من الدول الأخرى تعاني من قصور البنية التحتية للنقل وخدماته، مما يعيق تنميتها اقتصادياً واجتماعياً.

ويوضح الشكلان 1 و2 أدناه أبعاد التباين فيما بين البلدان الأعضاء من حيث تكاليف النقل. ووفقاً لتقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2012، يستغرق النقل الداخلي ومعالجة الواردات داخل الدول الأعضاء غير الساحلية وقتاً أطول، كما تتعدى تكاليفها 2000 دولار أمريكي، وهو ما يزيد بمقدار عشرة أضعاف على الأقل عن أفضل أداء للدول الأعضاء.

شكل 1: النقل الداخلي ومعالجة الواردات بالدول الأعضاء المختارة



شكل 2: أفضل ممارس من بين الدول الاعضاء في مجال النقل الداخلي ومعالجة الواردات



المصدر: البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال 2012"

نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه قطاع النقل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، فقد وضعت القمة الاقتصادية للكمسيك التي عقدت في 2009 التعاون في مجال النقل فيما بين الدول الأعضاء على قائمة أولوياتها. ومنذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم كبير على طريق تعزيز التعاون في هذا القطاع.

وقد اتخذت الجلسة الوزارية لتبادل وجهات النظر التابعة للدورة السابعة والعشرين للكمسيك، والتي عقدت في 2011، "أثر شبكات النقل على النقل والسياحة" موضوعا للنقاش. وعقدت جلسة عمل تحضيرية واجتماع فريق الخبراء في إزمير بالجمهورية التركية على التوالي خلال عام 2011. وقد حدد اجتماع فريق الخبراء وورشة العمل بعض العوائق الأساسية التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال النقل، كما يلي:

- عدم ملائمة البنية التحتية للنقل
- ضعف خدمات الصيانة
- تأخر الخدمات اللوجيستية
- محدودية الموارد المالية وفرص التمويل
- عدم إحراز تقدم في التوقيع على المعاهدات الدولية ذات الصلة، وتنفيذها
- الإجراءات المرهقة والتسهيلات عبور الحدود
- الإطار النظامي المتأخر

يترتب على تلك المعوقات قدراً أقل من الاستثمار، والإنتاج والتجارة. وبالتالي، تحتاج الدول الأعضاء إلى تحسين بنيتها التحتية، إلى جانب تبني سياسات جيدة ترمي إلى تعزيز كل من البنية التحتية والخدمات بغرض مطابقتها مع المعاهدات الدولية. وفي هذا الصدد، تتيح الاختلافات في حالة قطاع النقل بالدول الأعضاء فرصة هائلة للمساهمة في تطوير القطاع من خلال التضامن. ومن شأن تبادل أفضل الممارسات والخبرات فيما بين الدول الأعضاء في المجالات شديدة الأهمية، كالخبرات القانونية، والقدرات المؤسسية والبشرية المساهمة على نحو جوهري في تطوير القطاع.

استراتيجية الكومسيك حول النقل والاتصالات

تعرف استراتيجية الكومسيك النقل والاتصالات على أنها إحدى مجالات التعاون الستة التي أقرها مؤتمر القمة الإسلامية الإستثنائية الرابعة، والذي عقد يومي 14-15 أغسطس 2012 في مكة المكرمة. وتم تحديد الهدف الاستراتيجي للتعاون في مجال النقل والاتصالات على أنه تحسين عمل النقل والاتصالات، وفعاليتها وتحقيق الاستفادة لها بالدول الأعضاء".

وقد حددت الاستراتيجية المجالات ذات المردود بالنسبة للنقل والاتصالات، كالتالي:

- الإطار النظامي
- القدرات المؤسسية والبشرية
- سياسات البنية التحتية للنقل
- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

وفي سبيل تحقيق هدفها الاستراتيجي، تحدد الاستراتيجية أداتين جديدتين للتنفيذ، ألا وهما فريق العمل المعني بالنقل، وإدارة دورة المشروع. وبحسب الاستراتيجية، يتم عقد اجتماعات فريق العمل مرتين على نحو منتظم خلال العام. ويهدف فريق العمل المعني بالنقل إلى جمع الخبراء الفنيين من الدول الأعضاء بغرض تبادل الخبرات، ونشر المعرفة وتطوير فهماً مشتركاً حول قضايا النقل ذات الأهمية. وتضع دورة إدارة المشروع إطاراً مالياً واضحاً ومحدد جيداً يستهدف تنفيذ استراتيجية الكومسيك. وبحسب إدارة دورة المشروع، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً للمشروعات التي تطرحها الدول الأعضاء في إطار الاستراتيجية.

الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالنقل

عقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالنقل يوم 28 مارس 2013 في أنقرة بالجمهورية التركية تحت عنوان "آليات تمويل البنية التحتية للنقل: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". وقد حضر الاجتماع ممثلون عن 13 دولة عضو، ممن حددوا نقاط الاتصال

الخاصة بهم بالنسبة لفريق العمل المعني بالنقل، وتشتمل تلك الدول على البحرين، وبيوركينا فاسو، ومصر، وأندونيسيا، وإيران، والأردن، وكازاخستان، ونيجييريا، وعمان، وباكستان، والسنغال، وتركيا وأوغندا. كما حضر الاجتماع ممثلون عن مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، والبنك الإسلامي للتنمية، والإتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، والمؤسسة المالية الدولية، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية والشركة التركية القابضة للمطارات (TAV).

وقد تناول الاجتماع آليات التمويل في مجال استثمارات البنية التحتية للنقل، إلى جانب الدراسة المعنونة "تضييق الفجوة: تحديات تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"، والتي تمثل مرجعاً قيماً لتنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد أُلقت العروض التقديمية والمداولات التي جرت أثناء الاجتماع الضوء على واقع أن تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر تشابكاً وأعلى تكلفةً مقارنةً بالتمويل التقليدي من الميزانية. وعلى الرغم من ذلك، توفر الشراكة بين القطاعين العام والخاص المزيد من التمويل، والموارد البشرية، والخبرة، كما تعزز من تحديث التكنولوجيا والممارسات، فضلاً عن تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز فعالية البنية التحتية. كما أشارت إلى أن الإصلاح المؤسسي والنظامي، وتنمية الموارد البشرية بالهيئات ذات الصلة، وتحديد المخاطر وتوزيعها، والشفافية في إجراءات المناقصة لهي عوامل مهمة يتم أخذها في الاعتبار، بغية تحقيق النجاح لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الطريق إلى الأمام

يتدنى المستوى الحالي لقطاع النقل في العديد من الدول الأعضاء عن المستويات الدولية، كما يعيق من نموها الاقتصادي والاجتماعي. وتستهدف استراتيجية الكومسيك حول النقل والاتصالات معالجة المعوقات الشائعة التي تواجهها الدول الأعضاء، فضلاً عن تحسين عمل النقل والاتصالات بالدول الأعضاء، وفعاليتها وتحقيق الاستفادة لها. وقد أُرست الاستراتيجية أداتين للتنفيذ.

ويهدف فريق العمل المعني بالنقل إلى جمع الخبراء الفنيين من الدول الأعضاء بغرض تبادل الخبرات، ونشر المعرفة وتطوير فهم مشترك حول القضايا التي تحددها الاستراتيجية في قسمها الخاص بالنقل والاتصالات. وسوف يجتمع فريق العمل المعني بالنقل مرتين خلال العام على الأقل. وسيتم عقد الاجتماع الثاني خلال الربع الأخير من عام 2013.

تُقدم المنح للمشروعات المؤهلة التي تسلمها الوزارات ذات الصلة وغيرها من المؤسسات العامة التابعة للدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري بغية تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية. وستتم الدعوة إلى المشروعات في سبتمبر 2013.